S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/23780
3 April 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

UN LIBRARY

APR 03 19

UN/SA COLLECTION

تقرير الأمين العام عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص

١ - يُقدم هذا التقرير عن مهمة المساعي الحميدة التي اضطلعتُ بها بشأن قبرص تلبية لطلب أعضاء مجلس الأمن أن أقدم تقريرا في نيسان/ابريل ١٩٩٢ عما إذا كان قد تم إحراز تقدم كافٍ نحو عقد الاجتماع الدولي الرفيع المستوى ، وإذا لم تكن الظروف قد تهيأت لذلك أن أنقل للمجلس مجموعة الأفكار بالشكل الذي ستتبلور به بحلول ذلك الموعد مشفوعة بتقييمي للحالة (S/23316) .

٢ - وينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أجزاء . في الجزء الأول أعتزم أن أصف الجهود المبذولة لإعداد مجموعة الأفكار المتعلقة باتفاق إطاري عام ؛ والجزء الثاني مكرّس للأفكار التي جرت مناقشتها ؛ وفي الختام ، سأقدم ما توصلتُ إليه من نتائج وتوصيات في الجزء الثالث .

ألف - الجهود المبذولة حتى الآن

٣ - يذكر أعضاء المجلس أنه بعد فشل الاجتماع المعقود في الفترة ٢٦ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ١٩٩٠ بين زعيميّ الطائفتين في قبرص وبين سلفي في إحراز أي تقدم ، اتخذ مجلس الأمن القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٠ . وبعد أن نظر مجلس الأمن في تقرير سلفي (S/21183) ، أوضح المجلس مرة أخرى أن الحل الذي يتوقعه يقوم على أساس وجود دولة واحدة في قبرص تضم طائفتين ، وأن الهدف هو وضع دستور جديد لدولة قبرص ينظم العلاقات بين الطائفتين في قبرص على أساس اتحاد فيدرالي يتألف من طائفتين ومن منطقتين . وكرر المجلس النص على أن بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام تتصل بالتحديد بالطائفتين اللتين اشتركتا فيها على قدم المساواة . وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل جهوده وأن يساعد الطائفتين بتقديم مقترحات لتيسير المناقشات . وأكد الجانبان التزامهما الكامل بالقرار ٦٤٩ (١٩٩٠) .

٤ - وفي أثناء النصف الثاني من عام ١٩٩٠ بدأت مناقشات منفصلة بين ممثلي الأمين العام وزعيمي الطائفتين لاستطلاع الأفكار التي يمكن أن تمهد للجانبين سبيل الاتفاق على كل من الموضوعات الرئيسية والموضوعات الفرعية التالية لاتفاق شامل :

(أ) الأهداف العامة للاتفاق ؛

(ب) المبادئ التي يسترشد بها الاتحاد ؛

(ج) الجوانب الدستورية للاتحاد الفيدرالي :

'١' صلاحيات ووظائف الحكومة الاتحادية ؛

'٢' هيكل الحكومة الاتحادية وتكوينها وسير عملها ؛

'٣' الحقوق الأساسية ، بما فيها الحريات الثلاث ، والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛

(د) الأمن والضمانات ؛

(هـ) التعديلات في الأراضي ؛

(و) النازحون ؛

(ز) التنمية والضمانات الاقتصادية ؛

(ح) الترتيبات الانتقالية .

وكان هناك تسليم بأنه في ضوء الطابع المتكامل للاتفاق يتعين أن توضح جميع الموضوعات توضيحا متماثلا ، وبأن هناك حاجة إلى تطويرها بالتوازي ، وبأنه لا يمكن التماس التوصل إلى اتفاق ما لم يتحقق ذلك .

٥ - وبحلول ٢٧ آذار/مارس ١٩٩١ أمكن إبلاغ أعضاء المجلس بأن المحادثات التي جرى دعمها بمناقشات بين أحد ممثلي الأمين العام وأحد كبار المسؤولين في وزارة خارجية تركيا كانت مفيدة في إبراز المسائل ذات الأهمية الخاصة لكل من الجانبين في التعرف على سُبل التمهيد للاتفاق على الشواغل والمصالح المشروعة بشأن عدد من القضايا .

٦ - وفي خلال هذه المناقشات شدد الجانب القبرصي التركي على الأهمية الخاصة الذي يوليها لتآلف الاتحاد من منطقتين والمساواة السياسية والمشاركة الفعلية للطائفة في الحكومة الاتحادية والأمن ، و هي المسائل التي يجري تناولها تحت رؤوس المواضيع المتعلقة بالأهداف العامة ، والمبادئ التي يسترشد بها الاتحاد ، والجوانب الدستورية للاتحاد الفيدرالي ، والأمن والضمانات ، على التوالي . وكان الجانب القبرصي اليوناني قد شدد أساسا على مسألة التعديلات في الأراضي والنازحين وسير العمل الفعال للحكومة الاتحادية والأمن وهي المسائل التي يجري تناولها تحت رؤوس المواضيع المتعلقة بالتعديلات في الأراضي ، والنازحين ، والجوانب الدستورية للاتحاد الفيدرالي ، والأمن والضمانات ، على التوالي .

٧ - وأُشير إلى أن الإيضاحات التي ظهرت في خلال المناقشات حَرِيّة أن تمهد للجانبين سبيل التوصل إلى اتفاق ، ولاسيما بشأن الأهداف العامة للاتفاق ، والمبادئ التي يسترشد بها الاتحاد ، والأمن والضمانات .

٨ - ومن ناحية أخرى ، جرى التشديد على وجود عدد من المسائل التي مازال يتعين استكشاف حلول لها ، ولاسيما التعديلات في الأراضي والنازحون . والمسائل الرئيسية الناشئة عن هذه المسائل هي : المنطقة التي ستخضع للإدارة القبرصية اليونانية ونازحو إحدى الطائفتين الذين قد يقيمون في المنطقة المقرر أن تديرها الطائفة الأخرى . وفي آذار/مارس ١٩٩١ ، كان هناك شعور بأن الاتفاق أصبح قريب المنال إذا أمكن إحراز تقدم بشأن مسألتيّ التعديلات في الأراضي والنازحين . وساد الاعتقاد بأنه يمكن تحقيق هذا في غضون بضعة أشهر .

٩ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، أُبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن المناقشات التي جرت منذ آذار/مارس ١٩٩١ لم تنجح في إحراز أي تقدم بشأن المسائل المعلّقة . وحظيت فكرة عقد اجتماع رفيع المستوى التي اقترحها الرئيس أوزال ، رئيس جمهورية تركيا ، في الشهر الماضي بالتأييد ، شريطة الإعداد لها إعدادا دقيقا يكفل نجاحها . وجرى التأكيد على أنه ينبغي أن يكون التوصل إلى تسوية مُرْضية في المتناول بشأن جميع

رؤوس الموضوعات الثمانية للاتفاق ، وجرى التشديد مرة أخرى على الحاجة الماسة إلى إحراز تقدم بشأن التعديلات في الاراضي والنازحين . ولوحظ أيضا أن شُقة الخلاف بين موقف الجانبين مازالت واسعة بشأن مسألة الهيئة التنفيذية الاتحادية . وكما يُذكر فإن أعضاء المجلس قد وافقوا على هذا التقييم و على عقد جولة أخرى من المحادثات في تموز/يوليه وآب/أغسطس كي تمهد للجانبين سُبُل التوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل المعلّقة .

١٠ - وخلال المحادثات التي عُقدت في الفترة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر في نيقوسيا وأنقرة وأثينا واصل ممثلو الامين العام عملية التماس ردود الفعل والاقتراحات التي جرى على أساسها تطوير الافكار وتعديلها في محاولة لإظهار المصالح والشواغل الحقيقية للجانبين بطريقة معقولة ومنصفة . وفي ختام المحادثات التي جرت في آب/أغسطس ١٩٩١ في أنقرة ، بدا أنه بالرغم من أن شُقة الخلاف بين الجانبين مازالت واسعة بشأن بعض المسائل وأن التعديلات في الاراضي مافتئت في حاجة إلى مزيد من التحديد فإن مجموعة الافكار التي ظهرت تمثل خطوة هامة للامام حَريّة أن توفر أساسا للتوصل إلى اتفاق . بيد أنه أُوضح في التقرير المؤرخ في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ (S/23121) أن التوقعات الخاصة بعقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر لإبرام اتفاق إطار عام لم تتحقق .

١١ - وفي القرار ٧١٦ (١٩٩١) أحاط مجلس الامن علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في إعداد مجموعة من الافكار ، ولكنه أعرب عن القلق إزاء المصاعب التي صُودفت في استكمال هذا العمل . وأكد المجلس من جديد ، في جملة أمور ، أن موقفه بشأن حل مشكلة قبرص يقوم على أساس قيام دولة قبرص واحدة تتألف من طائفتين تتمتعان بالمساواة السياسية . وفي هذا الصدد ، أيد المجلس التعريف التالي للتكافؤ السياسي (S/21183 ، المرفق الاول) :

"وبالرغم من أن التكافؤ السياسي لا يعني المساواة العددية في المشاركة في جميع فروع الحكومة الاتحادية وإدارتها فإنه يجب أن يتجلى ، فيما يتجلى ، بطرق شتى : في الشرط القاضي بأن يكون اعتماد الدستور الاتحادي لدولة قبرص أو تعديله بموافقة الطائفتين ، وفي المشاركة الفعالة من جانب الطائفتين في جميع أجهزة الدولة الاتحادية وقراراتها ؛ وفي الضمانات التي تكفل عدم تخويل حكومة الاتحاد الاخذ بأية تدابير مناهضة لمصالح إحدى الطائفتين ، وفي تكافؤ الولايتين الموحدتين وتماثل صلاحياتهما ووظائفهما" .

١٢ - وطلب المجلس إلى زعيميّ الطائفتين وإلى اليونان وتركيا أن يتعاونوا تعاونا تاما مع الامين العام وممثليه ، وطلب إلى الامين العام أن يقدم بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ تقريرا عما إذا كان قد أُحرز تقدم كافٍ للدعوة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى . ويذكر المجلس أنه بسبب إجراء الانتخابات البرلمانية في تركيا وما أعقب ذلك من تغير الحكومة في تركيا فإن المحادثات التي دُعي إلى إجرائها في القرار ٧١٦ (١٩٩١) لم يتسن استئنافها قبل نهاية عام ١٩٩١ .

١٣ - وفي ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وجهتُ رسائل إلى زعيمي الطائفتين وإلى رئيسيّ وزراء اليونان وتركيا أبرزتُ فيها الاهمية التي أوليها للتوصل إلى تسوية لمسألة قبرص في وقت مبكر والحاجة إلى المضيّ بسرعة في إنجاز الاعمال التي طلبها مجلس الامن . وتحقيقا لهذه الغاية ، اقترحتُ أن يستأنف ممثليّ المحادثات مع زعيمي الطائفتين في قبرص ومع اليونان وتركيا .

١٤ - وفي ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، اجتمعتُ مع الرئيس فاسيليو وسعادة السيد دنكتاش لاستعراض مسألة قبرص . وأكدتُ أهمية الحفاظ على الزخم الذي جرى تحقيقه في عام ١٩٩١ ، وأكدتُ من جديد الحاجة إلى المضي بسرعة في إنجاز العمل الجاري . ورد الزعيمان بالإيجاب على مقترحي بأن يستأنفا المناقشات مع ممثليّ في شباط/فبراير . وفي ١٣ و ١٦ شباط/فبراير تلقيتُ ردين من رئيس وزراء اليونان ، ميتسو تاكيس ، ورئيس وزراء تركيا ، ديميريل ، وافقا فيهما على زيارة ممثليّ . وأتيحت لي أيضا فرصة لمناقشة مسألة قبرص مع السيد سامارس ، وزير خارجية اليونان في ٢٤ كانون الثاني/يناير ومع السيد ديميريل رئيس وزراء تركيا في ١٤ شباط/فبراير وأكد لي كلاهما تأييد حكومتيهما التام .

١٥ - وأجرى ممثليّ الجولة الاولى من المحادثات في قبرص في الفترة ٥ إلى ٩ شباط/ فبراير . وعقدوا عدة اجتماعات مع الرئيس فاسيليو ناقشوا فيها أحدث الافكار المتعلقة بكل من الموضوعات الثمانية وتدابير حسن النية المقترنة بها . ولم يتسنّ إجراء مناقشة مماثلة مع سعادة السيد دنكتاش بسبب مرضه . وفي الفترة ١٨ إلى ٢٠ شباط/فبراير ، زار ممثليّ أنقرة حيث اجتمعوا مع وزير الخارجية التركية ، أكتين ، وغيره من كبار المسؤولين الاتراك لاستعراض مجموعة الافكار . وفي الفترة ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير كانوا في نيقوسيا حيث ناقشوا الافكار مع السيد دنكتاش . وعقد ممثليّ أيضا اجتماعات مع زعيمي الطائفتين بشأن الآراء التي أعرب عنها الجانب الآخر . وأخيرا ، في ٢٨ و ٢٩ شباط/فبراير زار ممثليّ أثينا حيث عقدوا اجتماعا مماثلا مع

وزير الخارجية ، ساماريس ، وغيره من كبار المسؤولين . ولسوء الحظ ، لم تنجح هذه المحادثات في إحراز تقدم . أما المصاعب التي بُينت في التقرير المؤرخ في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ (S/23121) فمازالت دون تغيير .

١٦ - وفي ٢٦ و ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٢ ، استعرضتُ الحالة مرة أخرى مع الرئيس فاسيليو وسعادة السيد دنكتاش . وأخبرني كل من الزعيمين برغبته في مواصلة العمل معي ومع ممثليّ . وأشرت إلى أنه في الصيف الماضي كان يبدو أن الاتفاق قريب المنال ولكن منذ ذلك الحين يبدو أن هذه التوقعات قد خابت . فلم يُحرز أي تقدم بل حدث انتكاس في بعض المجالات .

باء - مجموعة الأفكار

١٧ - توفر مجموعة الأفكار المبينة أدناه والتي أسفرت عنها المحادثات التي أُجريت في عام ١٩٩١ عناصر حل منصف بشأن عدد كبير من عناصر الاتفاق العام . وإذا أمكن إحراز تقدم مماثل بشأن المسائل المعلقة ، ولاسيما التعديلات في الأراضي والنازحون ، فإن الحل الشامل سيصبح قريب المنال .

١٨ - تتضمن هذه الأفكار صيغ التفاهم المتفق عليه كأساس لحل ، وهي :

"إن قبرص وطن مشترك للطائفة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية . والعلاقة بينهما ليست علاقة بين أغلبية وأقلية ، بل هي علاقة بين طائفتين في دولة قبرص . والولاية التي أسندها إلىّ مجلس الأمن توضح أن مهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها هي مع الطائفتين . كما أن ولايتي صريحة في أن يكون اشتراك الطائفتين في هذه العملية على قدم المساواة . ومن ثم فإن الحل الذي يجري التماسه هو حل يتعين أن تقرره الطائفتان وأن يكون مقبولا لديهما . ولابد لهذا الحل أيضا أن يحترم الهوية الثقافية والدينية والاجتماعية واللغوية لكل طائفة .

"وقد حدد الاتفاقان الرفيعا المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ بين الطائفتين ، وكذلك الولاية التي أسندها اليّ مجلس الأمن ، الإطار الذي ينبغي الاهتداء ضمنه إلى حل . وقد التزمت الطائفتان والتزم مجلس الأمن بالتوصل إلى حل يكفل لقبرص السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وعدم الانحياز . وفي الاتفاق الرفيع المستوى لعام ١٩٧٩ ، رفضت الطائفتان ، على وجه التحديد ، خيارات تأخذ شكل الاتحاد - كليا أو جزئيا - مع أي بلد آخر أو أي شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال . وذكرت

الطائفتان أنهما تودان إنشاء اتحاد فيدرالي يتألف من طائفتين فيما يتعلق بالجوانب الدستورية ويتألف من منطقتين فيما يتعلق بالجوانب الإقليمية"(١) .

١٩ - وتجسد هذه الأفكار أيضا مفهوم المساواة السياسية بين الطائفتين الذي أيده مجلس الأمن في القرار ٧١٦ (١٩٩١) (انظر الفقرة ١١ أعلاه) .

٢٠ - وأما تكوين الاتحاد من منطقتين اثنتين فيتجلى في كون كل من الولايتين الموحدتين تديرها طائفة واحدة مضمونة لها أغلبية واضحة في عدد السكان وفي ملكية الأراضي في منطقتها . ويتجلى أيضا في عدم السماح للحكومة الاتحادية بتجاوز صلاحيات ووظائف الولايتين الموحدتين ، كما لا يجوز لولاية أي منهما أن تتجاوز صلاحيات ووظائف الولاية الأخرى .

٢١ - ووحدة البلاد مضمونة من خلال الشخصية الدولية الوحيدة لدولة قبرص وسيادتها ، والمواطنية الواحدة فيها ، والمحافظة على سلامتها الإقليمية .

٢٢ - وأما سلطات ووظائف الحكومة الاتحادية المتوخاة فمن شأنها أن تضمن المشاركة الفعالة للطائفتين وكذلك الأداء الفعال للحكومة ، وأن تتضمّن وجود آلية مناسبة لحل الحالات التي تبلغ طريقاً مسدوداً . ومن المتوخى إنشاء سلطة تشريعية تتألف من مجلسين ، مجلس أدنى تكون النسبة فيه ٧٠ إلى ٣٠ بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ، ومجلس أعلى تكون النسبة فيه ٥٠ إلى ٥٠ . وبحث أيضا خيار وجود أغلبيات منفصلة في المجلس الأدنى لمسائل رئيسية معينة . وكجزء من السلطة التنفيذية الاتحادية ، بحث إنشاء مجلس للوزراء يمثل فيه القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك بنسبة ٧ إلى ٣ ، على أن يرأس إحدى الوزارات الرئيسية الثلاث قبرصي تركي . ومن المتوخى أيضا أن تبقى جميع السلطات غير المناطة بالحكومة الاتحادية لدى الولايتين الموحدتين .

٢٣ - وبحثت أيضا أحكام تضمن الحقوق الأساسية لجميع المواطنين ، بما في ذلك الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ووفقا لذلك ، يعترف بهذه الحقوق في الدستور الاتحادي وتطبقها الولايتان الموحدتان بصورة متفق عليها ومتمشية مع الدستور الاتحادي . وسوف تمارس حرية التنقل ما أن يتم إنشاء الجمهورية الاتحادية . كما سيطبق الحق في حرية التوطن والملكية بعد عملية إعادة التوطين نتيجة للتعديلات في الأراضي ، وتقوم الولايتان الموحدتان بتنظيم هذه الحرية بطريقة متفق عليها ومتمشية مع الدستور الاتحادي .

٢٤ - ويُضمن أمن الطائفتين من خلال معاهدتي الضمان والتحالف لعام ١٩٦٠ اللتين سوف يستكمل كل منهما على النحو المناسب . وسوف تنص معاهدة التحالف على أن يتم ، عند إنشاء الجمهورية الاتحادية ، انسحاب جميع القوات غير القبرصية غير المنصوص عليها في معاهدة التحالف ، وسوف تنص على إنشاء آلية للمعالجة الفعالة لاي شاغل لاي من الطائفتين .

٢٥ - وكما ذكر أعلاه ، لايزال يتعين القيام بأعمال عاجلة بشأن التعديلات في الاراضي وبشأن النازحين . وأما العناصر المتعلقة بالنازحين التي تم بحثها فقرينة أن توفر نواة لحل . وأما مسألة التعديلات في الاراضي فمن الضروري تناولها بدون تأخير . وهذه المسألة سوف تظهر في الاتفاق الإطاري الشامل من خلال خارطة تبين حدود الولايتين الموحدتين بحيث يستطيع عدد كبير من النازحين من القبارصة اليونانيين العودة إلى المنطقة التي سوف تخضع للادارة القبرصية اليونانية . كما سيعالج الاتفاق على نحو فعال حاجات القبارصة الاتراك المضرورين من تعديلات في الاراضي .

٢٦ - ونوقشت أحكام تتعلق بإيجاد اقتصاد متوازن يعود بالفائدة على الولايتين الموحدتين على قدم المساواة . وسوف يوضع برنامج عمل رئيسي لتصحيح الاختلالات الاقتصادية القائمة وتشجيع تطوير الولاية الموحدة التي تديرها الطائفة القبرصية التركية . وأما مسألة العضوية في الاتحادات الأوروبية فسوف تطرح على الطائفتين في استفتاءين مستقلين للموافقة عليها .

٢٧ - وأخيرا نوقشت الترتيبات الانتقالية اللازمة لتنفيذ الاتفاق الإطاري الشامل والإجراءات التي تطبق خلال تلك الفترة وتتسم بالحساسية إزاء مشاغل الطائفتين . وسيتم تنفيذ برنامج عمل يرمي إلى تشجيع النوايا الطيبة والعلاقات الوشيقة بين الطائفتين حالما توافق الطائفتان على الاتفاق الإطاري الشامل في استفتاءين منفصلين .

جيم - النتائج والتوصيات

٢٨ - تبذل الجهود منذ بضع سنوات وحتى الآن لإعداد مجموعة أفكار بشأن اتفاق إطاري شامل . وكان قد تم التوصل قبل سنة إلى أنه إذا أمكن إيضاح مسائل التعديلات في الاراضي ومسائل النازحين ايضاحا كافيا ، فالمفترض أن يكون التوصل إلى اتفاق شامل قريب المنال . وفي أعقاب مناقشات أجريت في أنقرة في آب/أغسطس ١٩٩١ ، أشيرت آمال لها ما يبررها بأنه بات في المتناول في نهاية المطاف التوصل إلى اتفاق وبأنه من الممكن للاجتماع الرفيع المستوى أن يتوصل إلى اتفاق في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وقد

خابت هذه الآمال ، كما بين التقرير المؤرخ ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ (S/23121) . ورغم تأكيدات جميع المعنيين بتقديم الدعم ، كانت الجهود الجديدة المبذولة في شباط/فبراير ١٩٩٢ غير مُجدية كذلك .

٢٩ - ورغم الجهود المتكررة لم يحرز أي تقدم ، بل هناك ، كما ذكرت أعلاه ، تراجع في مجالات معينة . وهذه مسألة تبعث على القلق الجديّ . ولا يمكن توقع استمرار الجهد الحاليّ إلى ما لا نهاية اذا لم تكن جميع الأطراف المعنية مستعدة للمساهمة في حل توفيقي . ومن الأهمية بمكان أن يكون الأطراف على استعداد لتوضيح جميع عناصر الاتفاق بنفس الدرجة ، والتقيد تقيدا أميناً بالمبادئ التي وضعها مجلس الأمن . وكما ذكر قبل سنة ، أدت التفسيرات الواردة من الأطراف إلى تقويض جدوى تأييدها لقرارات مجلس الأمن . ومن الضروري أن تكون آراء الأطراف منسجمة مع موقف المجلس من مسألة قبرص .

٣٠ - وضاعف من الفشل في إحراز تقدم في بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة التطورات المتصلة بقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص مما يجعل من غير المحتمل أن تستطيع الأمم المتحدة مواصلة وجودها لصيانة السلم لفترة أطول في قبرص ، على المستوى الراهن على أية حال .

٣١ - وقد نجحت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص منذ عام ١٩٧٤ نجاحاً ملحوظاً في السيطرة على المنطقة العازلة وفي منع استئناف الأعمال القتالية . إلا أن الحكومات المساهمة بقوات أصبحت على مرّ السنين قلقة بصورة متزايدة إزاء عدم احراز تقدم في اتجاه التوصل الى حلّ عادل ودائم وازاء تدهور الحالة المالية للقوة . وهذه العوامل حملت السويد على سحب كتيبتها في عام ١٩٨٧ . وقد جرى توجيه نظر مجلس الأمن بصورة متكررة إلى عدم كفاية التمويل الطوعي ، وأوصى بتمويل تكلفة القوة التي تتولى الأمم المتحدة المسؤولية عنها من اشتراكات مقررة . وخلص استعراض شامل للقوة في عام ١٩٩٠ ، إلى أنه لا يمكن إجراء مزيد من التخفيضات في حجم القوة دون إضعاف قدرتها على السيطرة على المنطقة العازلة ومنع تصعيد الحوادث . وعلى أساس هذا الاستعراض ، وبالتعاون مع الحكومات المشاركة بقوات ، اقترح إعادة تنظيم القوة على نحو يختصر تكلفتها التي تتكبدها الأمم المتحدة بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا ، بدون الإضرار بفعاليتها في العمليات . وكان مجلس الأمن قد قدم مشروع قرار (S/23277) يقضي بأن تمول في المستقبل تكلفة القوة التي تتحمل الأمم المتحدة مسؤوليتها من اشتراكات مقررة ، على أنه بعد عقد مشاورات غير رسمية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، خلص المسؤولون إلى عدم وجود الاتفاق اللازم في المجلس للقيام بهذا التغيير .

٣٢ - وفي ضوء هذا الاستنتاج ، زاد تبرم الحكومات المشاركة بقوات . وذكرت اثنتان من الحكومات الرئيسية الاربع المشاركة بقوات أنه من غير المرجح أن تستطيعا المحافظة على وجودهما في القوة لاكثر من فترة ولاية واحدة أخرى ، وأبلغتني حكومة ثالثة أنها تعيد النظر في دورها في القوة . وإذا قام أي من البلدان المشاركة بقوات بسحب كتيبته ، لا يمكن في رأيي إيجاد دولة عضو أخرى مستعدة لتحمل تكاليف سد هذه الفجوة في إطار ترتيبات التمويل الحالية . ومن هنا لا يبدو من المحتمل أن أكون قادرا على المحافظة على القوة بشكلها الحالي إلى ما بعد نهاية هذه السنة . وإنني أقوم حاليا بدراسة الإمكانيات البديلة . وسوف أقدم تقريرا عنها إلى المجلس في شهر أيار/مايو .

٣٣ - وإلى جانب ترتيبات التمويل غير المُرضية إلى حد بعيد ، يعكس موقف الحكومات المشاركة بقوات رأيا سائدا على نطاق واسع ، وهو رأي أشاركها فيه وهو أنه في وقت يتزايد فيه الطلب على حفظ السلم تزايدا كبيرا يتعين إلقاء نظرة ناقدة على العمليات التي طال أمدها مثل عملية القوة في قبرص وعملية إقامة السلم التي تدعمها . فإذا حافظت القوة طوال ٢٨ سنة على ظروف يمكن فيها التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع عن طريق المفاوضات ولكن المفاوضات لم تنجح ، وجب التساؤل عما إذا كانت لهذه القوة أولوية بالنسبة للموارد النادرة التي تستطيع الدول الاعضاء توفيرها لانشطة المنظمة في ميدان صيانة السلم . وهذه الحالة الخطيرة تجعل من المُلِح بقدر أكبر أن يكرس جميع المعنيين كامل طاقاتهم إلى إحراز تقدم في اتجاه التوصل إلى تسوية لمسألة قبرص في وقت قريب .

٣٤ - وأما مجموعة الافكار فمن شأنها ، إذا أوضحت المسائل المعلقة إيضاحا كافيا لاسيما التعديلات في الاراضي والنازحين ، أن توفر أساسا عادلا للتوصل إلى اتفاق . وإنني أعتقد أن بذل محاولة عازمة أخرى ، وهو أمر أنا على استعداد للاضطلاع به ، سوف تجد عونا عظيما لها إذا وافق مجلس الامن على مساندة محاولتي مساندة نشطة وعلى العمل بصفة مباشرة معي ومع ممثليّ ومع جميع المعنيين لبلوغ هدفنا . وإذا لم يكن النجاح حليف هذه المحاولة ، تعين النظر في مسار عمل بديل لمعالجة مسألة قبرص .

الحواشي

(١) S/21183 .

- - - - -